رساله فی کاجوبه تمام نسخه

الرساله فی الاسوله المتعلقه بعلم الکلام

۲۲۵۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى عظمت نعمته وعمت، وسبقت
رحمته وتمت، جعل العسر بين اليسرين محصورا
مقهورا، وصير مظهر جلاله بجمال انا عند منكسرة
القلوب مسرورا، والصلوة على سيد رسله
الاخيار، وآله واصحابه الابرار، الى يوم القرار
وبعد فلما اذى بعض الاخوان المباحث التى
مبناها الاستحسان، فى مواضع عديدة ولم يتمكن
من دفعه عن نفسه بنفسه اشتكى عنه الى السدة
السنية السلطانية، والعتبة العلية العثمانية
علما منه بان من حرك سلسلة العدل فى دوره
براه عن بلية الزمان وجوره، نظم العالم فى نشر
عدله وصولته، والناس نيام فى يقظة دولته

الامن والامان زمانه، والعدل والاحسان
سلطانه، وهو السلطان بن السلطان بن السلطان
بايزيد بن السلطان محمد خان، خلدت خلافته
وابدت سلطنته، ولا زال قلوب عبيده، اكنة
اسنة عبيده، واسياف كمانه، اضلاع عداته
فامر بان يقيد ما سنح فى تلك المسائل مما يكفى فى حل
العقد، وشد الشد، والسد بعد السد، فلما
نظرت وجدت بعضها بينة ظاهرة من ان تخفى
وبعضها مختفية فى مكامن الشفاء، فاعلتها ونظمتها
فى سلك العرض والمسؤل من مجيب الدعوات
ان يعصمنى من موضوعات الكلام فى كلام الموضوعات
وهو المستعان وعليه التكلان قال الفاضل الشهير
فى حواشى المطالع حيث قسم المصنف الطرف الثانى

من كتابه الى اربعة اقسام الاول منها فى الامور
العامة والثانى فى الجواهر خاصة والثالث فى
الاعراض خاصة والرابع فى العلم الالهى خاصة
وبين الشارح وجه القسمة بان يقول لان الحكمة علم
باحث عن احوال اعيان الموجودات على ما هى عليه فى
نفس الامر بقدر الطاقة الانسانية والموجود اما
واجب وممكن والممكن اما جوهر او عرض فالبحث
عن احوال الموجود اما عن احوال تختص باحد هذه
الاقسام او عن احوال تشترك بين قسمين منها او
بين الثلثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهى الامور
العامة وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو
قسم الجواهر او بالاعراض فهو قسمها او بالواجب فهو
العلم الالهى بعد نقله تعريفا آخر للحكمة بحذف قيد

مقول قوله

الاعيان وعلى التعريفين ليس موضوع الحكمة شيئا واحدا
هو الموجود مطلقا او الموجود الخارجى والا لم يجز
ان يبحث فيها عن الاحوال المختصة بانواعها بل موضوعها
اشياء متعددة متشاركة فى امر عرضى هو الوجود
المطلق او الخارجى وح يجب ان يقيد الاحوال
المشتركة بقيود مختصة لها بواحد واحد من تلك
الاشياء لئلا يكون من الاعراض العامة الغريبة
وقال صاحب الاساس فيه بحث من وجوه الاول
ان البحث عن الامور العامة وظيفة الفلسفة الاولى
المسماة بالالهى الباحث عن الموجود المطلق من
حيث هو موجود بلا تقييد بقيد خاص واما البحث
عن الاحوال الخاصة بانواع الموجود العارضة
لها بحسب نوعيتها فلا يكون فى الالهى بل فى فروعه

صرح بذلك الشيخ الرئيس في رسالة له في تقسيم اصول
الحكمة وفروعها فعلى هذا لا حاجة في البحث عن الامور
العامة الى التقييد بالقيود المخصصة اقول ان
كلام الفاضل حاصل ان علم الحكمة علم واحد وحتما
فلا بد لها من موضوع ما ولا يجوز ان يكون موضوعها
الموجود المطلق لاختصاص بعض المحمولات ببعض
الموجودات فيكون اشياء متعددة متشاركة في امر
عرضي هو الوجود ويجب ان تقيد الاحوال المشتركة
بين تلك الاشياء المتعددة بقيود مخصصة لها بواحد
واحد من تلك الاشياء لئلا تكون من الاعراض العامة
الغريبة وهذا بالحقيقة تصحيح لتقسيم المصنف الحكمة
الى اربعة اقسام وتوجيه لما وجهه الشارح به اذ
يفهم من ظاهره ان بحث في العلم المتعدد موضوعه
عن العارض الشامل لجميع موضوعاته من حيث هي
كذلك والا لم يكن كذلك والا لزم ان يكون فيه
موضوع غير تلك الموضوعات المفروضة اعم منها هذا
خلف وما قاله المعترض من ان البحث عن الامور العامة
وظيفة الفلسفة الاولى فمما لا تعلق له بهذا المقام
لان ما تكلم فيه الشريف هي القسمة التي لم يذكر فيها
الفلسفة الاولى ولم يجعل احد موضوعات اقسامها
هو الموجود من حيث هو موجود بل جعل ما بحث
عن عوارضه الذاتية انواعه الثلثة وربعت القسمة
باعتبار العوارض ثم هو كلام مأخوذ من قول الشيخ
في الشفاء متعلق بالقسمة الثلثية التي اعتبر موضوع
احد اقسامها هو الموجود مطلقا فاين هذا من ذاك
وهو بالحقيقة خلط في الكلام على ان في ما خضنا

كما قال رحمه الله فيما نقل عنه على هوامش المطالع المتقدمون
قسموا الحكمة الى النظرية والعلمية والمشهور ثلثة الالهي والطبيعي
وجعلوا اقسام النظرية ايضا ثلثة علم الاخلاق
والرياضي واقسام العلمية المدني والمتأخرون
وتدبير المنزل وسياسة المدن وما في الكتاب
اعتبر وافي تقسيم النظرية

وآما دعوى التصريح في رسالة تقسيمها بان البحث عن الاحوال
الخاصة بانواع الموجود ليس في الالهي بل في فروعه
فلعله فرية بلا مرية اذ لا اثر له في تلك الرسالة ولا
في الشفاء نعم قد صرح فيهما بما يخالف تلك الدعوى
وآما قلنا في كلام الشيخ بحث لانه بعد ما قسم الحكمة
الى ثلثة اقسام طبيعي وتعليمي والهي وعين موضوع
الطبيعي بانه جسم من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون
وموضوع التعليمي بانه اما ما هو كم مجرد عن المادة
بالذات واما ما هو ذو كم اورد كلا ما طويلا لتعيين
موضوع الالهي حاصله ان لنا احوالا يجب ان يبحث
عنها في الحكمة غير ما بحث عنها الطبيعي والتعليمي والمنطقي
ولم يكن غير هذه العلوم علم ولا يجوز ان يوضع لها موضوع
مشترك يكون هي حالاته وعوارضه لا الموجود فالموضوع

الاول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ومطالبه
الامور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط وبعض
هذه الامور هي له كالانواع كالجوهر والكم والكيف
وبعض هذه له كالعوارض الخاصة مثل الواحد
والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي والممكن
والواجب فيكون مسائل هذا العلم بعضها في اسباب
الموجود المعلول بما هو موجود معلول وبعضها في
عوارض الموجود وبعضها في مبادي العلوم الجزئية
وهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة
الاولى وله حد العلم الالهي الذي هو انه علم بالامور
المفارقة للمادة في الحد والوجود وآنت خبير بانه
يلزم مما ذكر ان لا يبحث في العلوم الحكمية عن الاحوال
الخاصة بالواجب تعالى قصدا وبالذات بل انما يبحث
لرجوع البحث عنها الى البحث

عن احوال الموجود من حيث هو موجود مع انه يبحث فيها
عن الاحوال الخاصة بالاجسام والمقدار اولا وبالذات
وسواء شتبع مخالف لحكمة وضع الحكمة وتدوينه هذا
وبقى فى اصل الكلام شئ وهو ان يقال ان قول صاحب
المطالع فى تقسيم الطرف الثانى منه الاول فى الامور
العامة يجوز ان يكون اشارة الى احد اقسام الحكمة الذى
موضوعه الموجود من حيث هو وهو اى القسم الاول
فيما يبحث فيه عن الامور العامة التى هى عوارض ذاتية
له فيكون مطابقا بما فى الشفاء غير انه لا يرد عليه ما يرد على
الشفاء ولا يرد عليه البحث الثانى ايضا ولا يلزم منه الا
ان يكون احد اقسام العلم كليا بالنسبة الى سائر الاقسام
وموضوعه اعم من موضوعاتها ولا باس فيه كالعلم الطبيعى
فان احد اقسامه ما يبحث فيه عن الامور العامة لجميع الطبيعيات

وباقى اقسامه يبحث فى كل منها عن احوال يختص بنوع
من الطبيعيات على ما صرح به الشيخ فى رسالة تقسيم العلم
والفاضل الطوسى فى حكمة العلية وفى الشفاء ان
اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة
واما مع مداخلة وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين
اعم كالجنس والآخر اخص واما ان يكون فى الموضوعين
شئ مشترك وشئ مباين والقسم الاول نقسمه على ثلثة
اقسام يجعل الاخص من جملة الاعم حتى يكون النظر فيه جزءا
من النظر فى الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ويجعله
علما خاصة لانه اما ان يكون انما صار اخص بسبب فصول
ذاتية ثم طلبت عوارضه من جهة ما صار نوعا ولا يختص
النظر بشئ منه دون شئ وحال دون حال بل يتناول
جميعه مطلقا وهذا يجعل العلم بالاخص جزءا من العلم

بالاعم واما ان يكون نظره فى الاخص من جهة بعض
عوارض متبع فصله وهذا جعله علما لحده ثم قال ان
الطب ينظر فى بدن الانسان وجزء من الطبيعى ينظر فيه
ايضا لكن جزء الطبيعى ينظر فيه على الاطلاق والطب
ينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض ولعل الشارح
المحقق الرازى انما لم يحمل كلام المص على ما ذكرنا
فان اثبات وجود الواجب لا تعرض له فى الامور
العامة بل هو فى القسم الالهى وايضا عامة مباحث
الامور العامة متعلقة باحوال تلك الامور وباحثة
عنها ولذلك قال فى حواشيه على شرحه فان قلت
الاحوال المشتركة هى الامور العامة وليست مسائل
فى قسم الامور العامة بل موضوعات فلا يكون بحثا فى
الامور العامة عن الاحوال المشتركة بين الاقسام فيقول

احوال الامور العامة هى اعراضها الذاتية فلا بد ان يكون
مشتركة كما هى مشتركة وفيه ما فيه قال الثانى ان الاحوال
العامة اذا اعتبرت بالقيود المخصصة وجعل موضوع
الحكمة انواع الموجود لا الموجود المطلق لزم ان لا يكون
لهم علم يبحث فيه عن احوال المطلق حتى تثبت فيه اثبات
موضوعات العلوم الحكمية بقسمة الموجود اليها وبيان
وجود كل قسم مما يحتاج الى البيان بل يلزم ان يكون وجود
كل من الجوهر والعرض مثبتا له فى فنه مخصصا بالقيود
فيلزم منه ان يكون اثبة الموضوع مطلوبا بالبرهان
فى فنه وذلك باطل بالاتفاق اقول ان مذا الاعتراض
انما يرد على كلام المصنف مرادا منه ما قاله الشارح
لا على كلام المحشى المحقق اذ هو اعتراض على الشرح
او توجيه له ولا توجيه اليه مذا البحث على قانون الخلاف

وسو ظاهر واما التفصي عنه بالمرة بحيث لا يرد على المتن
والشرح ايضا فبان يقال ان القضية القايلة بان
موضوع العلم لابد ان يكون مسلمة الاثنية في ذلك
العلم ولا يجوز ان يكون مبينة فيه غير مسلمة لان السر
فيه على ما بينوه ان المطلوب المبين في العلم اثبات
الاعراض الذاتية لموضوعه ولا شك انه متوقف على
وجوده ولا يكون وجوده عرضا ذاتيا مبينا فيه والا
لزم توقفه على نفسه وسو ليس بصحيح لان العرض الذاتي
الذي يتوقف اثباته للموضوع سو العرض الذي غير الوجود
واما الوجود فلا يتوقف اثباته على الوجود كما ذكره
شارح الطوالع واشار اليه الفاضل في شرح المواقف
واما ما اجيب عنه بان الوجود المطلق مشترك بين الموجودات
بسرها فلا يكون عرضا ذاتيا لشيء منها واما الوجود

الخاص بواحد منها فهو جزئي حقيقي لا يحمل على شيء قطعا
كما اورده الفاضل قبه ايضا فليس بسديد لان هذا
انما يصح في الحمل بالمواطاة وحمل الوجود على الموجود
ليس كذلك وفي شرح الطوالع ايضا ان قولهم ان
وجود الموضوع انما يبين في علم آخر ليس على اطلاقه
بل المراد منه ان الموضوع الذي سو اخص من موضوع
علم آخر انما يبين وجوده في العلم الآخر اذا كان غير بين
وممكن ان يقال ايضا لم لا يجوز ان يكون علم آخر كلي
موضوعه اعم الموضوعات وسو الموجود المطلق اللا انه
لما كان الاحتياج اليه في اثبات موضوع بعض العلوم
الجزئية اورد بعض مسائله في ذلك العلم الجزئي ولم يلتفت
اليه في التقسيم فيكون عامة مسائله غير وكما ذكرها في الكتاب
قال ان المعهود فيما اذا كان الموضوع اشياء متعددة

ان يكون الامر المشترك قد حصّته الموضوع بان يكون
قيود الحصّيات فى تلك الاشياء المتناسبة انواع ذلك
الامر المشترك والذى يبحث عنه فى الحكمة ليس عروض كلّ
من جهة الوجود كما لا يخفى فلا وجه لجعل موضوع الحكمة
انواع الموجودات بسبب تشاركها فى الوجود اقول ان
اريد به انه لا بدّ ان يكون الامر المشترك فيه بحث يكون البحث
فى العلم كلّه من جهته ويكون السبب لعروض المحمولات للموضوعات
هو ذلك المشترك فقط حتى لا يبحث فيه عن العوارض الخاصة
بخصوصيات المشتركة فيه فيمتنع معهود بيّنه كيف لا فى لا يكون
موضوع الفن متعدّدا بل امرا واحدا هو ذلك المشترك
على ما بيّن فى موضعه وان اريد انه لا بدّ من ان يكون لذلك
المشترك مدخل فى الجملة فى عروض محمولات الفن لموضوعاتها
فان سلّم ذلك ولكن لا نسلّم ان الوجود ليس كذلك على ان الشيخ

قال فى برهان الشفاء قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل
العدد للحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون فى الحقيقة
موضوعات كثيرة تشترك فى شئ يتحد به وذلك على وجوه
فانها اما ان تشترك فى جنس هو الشئ المتحد اشتراك الخط
والسطح والجسم فى جنس يتحد به وهو المقدار واما ان
يشترك فى غاية واحدة كاشتراك موضوعات الطب اعنى
الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى
والافعال ان اخذت منه موضوعات الطب لاجراء
موضوع واحد فانها تشترك فى نسبتها الى الصحة واما
ان تشترك فى مبداء واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام
فانها تشترك فى نسبتها الى مبداء واحد اما طاعة الشريعة
او كونها الهية ومن البيّن ان الاحوال العارضة للاركان
والمزاجات واخواتها المبحوث عنها فى الطب ليس عروضها

في نفس الامر بسبب نسبتها الى الصحة بل عروض تلك الاحوال
في الاكثر منشاء لنسبتها الى الصحة وايضا ليس ثبوت
القدح للواجب مثلا بسبب نسبة الى مبداء موظاهر الشريعة
او كونه الهية وموظاهر كاسرة فيه قال الرابع ان المفهوم
من كلامه ان الحكمة علم واحد متعدد الموضوعه وموجموع
المسائل الباحثة عن احوال انواع الموجود فعلى هذا
يكون كل من الحكمة النظرية والعملية جزءا من هذا العلم
الواحد الذى اعتبره فلا وجه لقوله فيما سبجئ واعلم ان
التعريفين المذكورين يتناولان الحكمة النظرية التى فسرناها
والحكمة العملية الباحثة عن احوال الموجودات التى وجود
بقدرتنا واختيارنا لان تعريف الشئ لا يتناول اجزاءه
اقول ان المراد بالتناول ههنا انما هو تناول الكل اجزاءه
يعنى ان كلا من الحكمة النظرية والعملية داخلة فى المعرف وهو

يشملهما ولما كان المعرف والمعرف متحدين بالذات كان
تناول احدهما هو تناول الآخر قال الشيخ فى اول المنطق
من الشفاء ومن يكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظرى
ومن كل وجه يكون هذا ايضا عنده جزءا من الفلسفة وآلة
لسائر اجزاء الفلسفة قال الشريف فما نقل عنه من جواز
شرح المواقف موضوع العلم قد يكون شيئا واحدا
اما مطلقا كالعدد للحساب او مقيدا بجهة كالجسم من حيث
انه قابل للتغير للعلم الطبيعى وقال المعترض فيه بحث فان
الطبيعى يبحث عن الاحوال الخاصة بالجسم الفلكى او العنصرى
او غير ذلك من الاحوال الخاصة بنوع جسم فلو كان موضوعه
واحدا اعنى الجسم المطلق لزم ان يكون البحث عن الاحوال
الخاصة بحثا عن الاعراض الغريبة وكذا الحال فى الحساب
فانه يبحث عن الاعراض الخاصة بنوع العدد كالزوج والفرد

وغر ذلك ثم ان العبارة الصحيحة ان يقال بدل قوله للحساب
لعلم العدد او الارثماطيقى فان البحث عن العدد على
الوجهين الاول البحث عن خواصه واحواله التى يلزمه
لانه عدد ويسمى العلم الباحث عن تلك الاحوال علم العدد
والارثماطيقى وهو الذى موضوعه العدد مطلقا والثانى
البحث عن احواله من جهة كيفية استعلام الاعداد المجهولة
والعلم الباحث عنه من هذه الجهة يسمى علم الحساب وموضوعه
العدد لا مطلقا بل من جهة استعلام بعض لوازمه المجهولة
كذا ذكره الفاضل المحقق كمال الدين الحسن الفارسى فى
شرح الرسالة وهو الفاضل الذى قال صاحب الموقف
فى حقه من لم كعب عال فى العلوم الرياضية ومما ذكرناه ظهر
ان الشريف ممن لم يتميز عنده علم الحساب عن علم العدد
ولا عجب فليل ما هم اقول ان حاصل ما ذكر على تقدير صحته

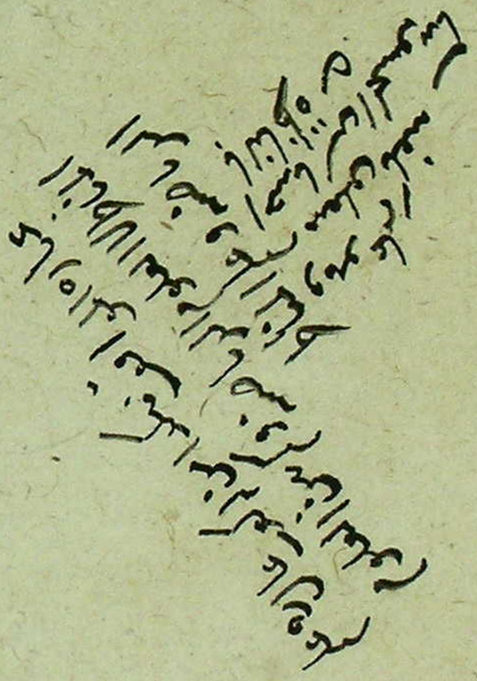

اعتراض على المثال بعدم المطابقة ومثله شايع فيما بينهم
كتمثيلهم النوع بالانسان والفصل بالناطق والجنس
بالحيوان وغر ذلك مما لا يحصى ولا يلزم منه عدم علمهم
بحقيقة الممثل به وتميزها عندهم عما سواها على ان هذا للتمثيل
ليس مما اخترعه الفاضل الشريف بل هو واقع فى كلام
المتقدمين ايضا ممن لا يتوهم الجهل فى حقهم قال الشيخ
الرئيس فى كتاب البرهان من الشفاء ان موضوع العلم قد
اخذ على الاطلاق من جهة موضوعيته وطبيعته غر مشروط
فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضه الذاتية المطلقة مثل
العدد للحساب وايضا قد يقال فى المثال الثانى ان
المراد بالعلم الطبيعى ههنا يجوز ان يكون الطبيعى الكلى
الذى يبحث فيه عن الاحوال العارضة للجسم من حيث هو جسم
لا الذى قسم اليه والى غره قال الشيخ فى رسالته فى تقسيم الحكمة

اقسام الحكمة الطبيعية الاصلية ثمانية قسم يعرف فيه الامور
العامة لجميع الطبيعيات وجعل اقسامها الباقية ما يعرف فيها
الاحوال الخاصة بنوع دون نوع من الطبيعيات وفي الشفاء
اذا كان موضوع صناعة ما جزئية فليكن الطب اولى ليكن
بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة
ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد
للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما والحركة من حيث هو
جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو
جسم مركب او من حيث هو جسم كان الطب موعين العلم الطبيعي الكلي
وقيل ايضا ان موضوعات الحكمة الطبيعية لما كانت راجعة
الى الجسم قيل ان موضوع العلم الطبيعي واحد هو الجسم المطلق
واما المثال الاول فبعد تسليم ما نقله عن الفاضل كمال الدين
الفارسي اذ لم يظهر حاله لنا بعد لعدم ظفرنا على الشرح الذي

نقله عنه وعدم الاعتماد على قوله لظهور خلافه من عبارة نعوذ
بالله من ذلك نقول ان الظاهر من سياق كلام الشيخ
في الشفاء هو ان المراد من علم الحساب ههنا هو علم العدد
المسمى بالارثماطيقي بعينه وهو المأخوذ عند من تتبع كلام الشفاء قال
الفاضل الشريف في شرح المواقف في تعيين موضوع علم
الكلام بعد ما قال فالاولى ان يقال المعلوم من حيث يثبت له
ما هو من العقايد الدينية او وسيلة اليها نعم يجب ان الحيثية
المذكورة لا مدخل لها في عروض القدرة للمعلوم مثلا لا يكون
عرضا ذاتيا له من تلك الحيثية اقول انا قد كنا نحث فيه
بان قيد الحيثية لم لا يجوز ان يكون صلاحية ثبوت العقايد
الدينية له لا ثبوتها له بالفعل كما قالوا في حيثية موضوع
المنطق انها صلاحية الايصال لا الايصال بالفعل كما
قاله الباحث هذا الا ان كون الواجب تعالى واحدا حقيقيا

يحسم مادة الشبهة ونفوق بان المقامين لانه تعالى علة لثبوت
صفاته لذاته بذاته لا الخصوصية غير ذاته بل الخصوصية التي
لابد منها في العلية هي عين ذاته على ما بين في موضعه فلا وجه
لاعتبار الصلاحية المذكورة ههنا خلاف موضوع المنطق
قال المعترض بعد ما نقل عن السيد الشريف من شرحه للتذكرة
الفلك كري والارض كرية مسئلتان مشتركتان بين الهيئة
والطبيعي والفرق بالبرهان فان الهيئة يثبتهما بالبرهان
الاني والطبيعي يثبتهما بالبرهان اللمي اشراك المسئلة بحيث
لا يفرق الا بالبرهان يهدم قاعدة تمايز العلوم بحسب تمايز
الموضوعات فلا بد ان يعتبر في موضوع الهيئة قيد ملحوظ
في موضوعات جميع مسائلها غير معتبر في موضوع الطبيعي فيمتاز
المسئلة بلا احتياج في الفرق الى اعتبار اختلاف البرهان
وايضا ان المطلوب بالبرهان في الهيئة هو الكرية الحقيقية
لا الحقيقة كما في الطبيعي ولذا صرحوا بان تضاريس الارض
لا يضر كرية الارض المطلوب اثباتها في الهيئة فالمسئلتان
مفترقتان بحسب المحمول ايضا اقول ان اشراك العلمين
في المسائل والفرق بالبرهان قضية مشهورة عند ارباب
العلم والشيخ اورد ما في برهان الشفاء وفصلها بما لا مزيد
عليه فوجهها اما عند من قال ان حيثية الموضوع لا يجب ان تعتبر
جزءا منه بل قد يكون خارجة عنه فظاهر واما عند من ادعى
لزوم جزئيتها من موضوع العلم فهو ان المراد بالمسائل
وكونها مشتركة بين العلمين ان يكون القضايا متحدة موضوعا
ومحمولاتها في الذكر ويكون ذات موضوع كل واحد منها
عين ما في الاخرى ولا يعلم عند الذكر من اي علم هي حتى
لا يبرهن عليها بالبرهان الذي يبتنى على حيثيات الموضوعات
في اكثر الحالات قال الشيخ في الشفاء واما الشركة في المسائل

قال في الشفاء وكثيرا ما يكون احد العلمين موضوعا لمسئلة واحدة بعينها
بعينها ان الاتن والآخر موضوعا لها بعينها ان الاتن والآخر بعينها ان الاتن مثلا ان العالم الرياضي
يبحث في كرية الماء ببرهان الان بالدليل والعالم الطبيعي
يبحث ببرهان اللم والضاكذلك القول
في كرية الارض

فهي ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد والا
فلا شركة ومنذا لا يمكن الا مع اشراك العلمين في الموضوع
على وجه من الوجوه المذكورة ومي ثلثة اما ان يكون احد
الموضوعين اعم والآخر اخص واما ان يكون لكل واحد
من موضوعي علمين شئ خاص وشئ يشارك فيه الآخر
كالطب في علم الاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما
واحدا ولكن اخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا
لهذا وباعتبار موضوعا لذاك كما ان جسم السماء والعالم
موضوع لعلم الهيئة والعلم الطبيعي هذا فمن لم يتتبع كلام
مشايخ فن فالاحرى بحاله ان لا يتكلم فيه كثيرا ولا يتصرف
فيه بتيسيرا اذ قد حيط بذباب عقله او نار الاوهام فيرى بيوت
العنكبوت مهاد الدواد كالسبع الشداد والله
الهادي الى سبيل الرشاد تم